



التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، موضوعة تحت وصاية الوزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة .
تتكلف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مراقبة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.
تسعي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ، وتحل إعانت مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المراقبة.
تضُم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 51 وكالة ولائية وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن حامل المشروع يتراوح ما بين 18 و 55 سنة.
- أن يكون حامل المشروع ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى + شهادة تكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية
- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة.
- أن لا يكون حامل المشروع قد إستفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المراقبة:

فكرة المشروع ← التكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية ← التسجيل عبر الموقع الإلكتروني ← إستقبال وتوجيه ← محادثات فردية ← تقييم المشروع ← المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع ← موافقة البنك ← الإنشاء القانوني للمؤسسة ← تمويل المشروع ← الانطلاق في النشاط ← متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
البنك	قرض بدون فائدة (وكالة آناد)	المشاركة الشخصية	المنطقة	الفئة	
× 70	× 25	× 05	كافحة المناطق	البطالين والطلبة	حتى 10.000.000 دج
× 70	× 20	× 10	مناطق الجنوب		
× 70	× 18	× 12	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة		
× 70	× 15	× 15	بقية المناطق		

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قرض بدون فائدة (وكالة آناد)	المشاركة الشخصية	قيمة الاستثمار
% 50	% 50	حتى 10.000.000 دج

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
المشاركة الشخصية نقداً أو عيناً	قيمة الاستثمار
% 100	حتى 10.000.000 دج

قرض غير مكافى:

تمنح الوكالة قرض غير مكافى لحاملى المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%，حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

أنواع التمويل	المدة	مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافى
التمويل الثلاثي	18 شهرا	5 سنوات	5 سنوات (بعد انتهاء فترة تسديد القرض البنكي)	5 سنوات
التمويل الثنائي	06 أشهر			5 سنوات

قرض إضافي غير مكافى لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافى تصل قيمته إلى 500.000 دج للتکفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصصة لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات بـاستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلتجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات،

قرض إضافي غير مكافى للإستغلال

يمكن لحاملي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافى للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000 دج.

الرافقة والتكون

يستفيد حاملي المشاريع بلا مقابل من:
ـ المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومراقبتها ومتابعتها.
ـ برامج تكوين على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
- لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IBS أو IRG) ، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ الإستغلال.
- عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لستين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات المنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها .